الحكومة تؤكد عدم وجود تأثير مباشر للأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الكويتي

أشارت إلى أن الاقتراض متاح وأن للبنوك الحق في اختيار عملائها

استهل مجلس الوزراء أعمال اجتماعه صباح أمس في قصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ جابر المبارك بالإطلاع على الرسالة الموجهة الى صاحب السمو الأمير من الملك الأسباني خوان كارلوس، والتي أعرب فيها عن بالغ الشكر والتقدير للحفاوة التي حظي بها والوفد المرافق خلال زيارته للبلاد، كما اطلع المجلس على الرسالة الموجهة الى صاحب السمو من الرئيس الأوكراني فيكتور يوشينكو، والتي تركزت حول العلاقات الثنائية والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

الأزمة المالية العالمية

وعقب الاجتماع، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فيصل الحجي انه في ظل الأزمة المالية العالمية التي تشهدها الأسواق العالمية، استمع المجلس إلى شرح قدمه وزير المالية مصطفى الشمالي ووزير التجارة والصناعة أحمد باقر بحضور مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية صالح الفلاح، والعضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار بدر السعد، والمدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي د. محمد يوسف الهاشل، تضمن شرحاً لأوضاع القطاع المصرفي والمالي المحلي في ظل الأزمة المالية العالمية والجهود الاحترازية والوقائية التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتعزيز أجواء الاستقرار النقدي والمالي والحد من الضغوط التضخمية وتكريس متانة أوضاع الجهاز المصرفي، وتم التأكيد على سلامة ومتانة البنوك والمؤسسات المالية الكويتية وعدم وجود أي مشكلة في السيولة وأن هناك مساحة متاحة للجميع للاقتراض من قبل البنوك وأن البنوك لها الحق أن تختار عملاءها.

وأضاف الحجي أنه من جانب آخر تم التأكيد على متانة الاقتصاد الكويتي وعدم وجود تأثير مباشر للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الكويتي، حيث يعتبر السوق الكويتي أقل تأثراً بهذه الأزمة مقارنة بالأسواق العالمية والإقليمية. كما أكد ممثل البنك المركزي على بيان مجلس الإدارة الصادر يوم 21 سبتمبر الفائت بأن البنك المركزي يراجع باستمرار العناصر المختلفة لسياسته النقدية والرقابية وعدم التردد في اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن، بما في ذلك استعداده لتوفير السيولة اللازمة لأي من وحدات الجهاز المصرفي المحلي إذا ما دعت الحاجة لذلك.

جابر المبارك مترئساً جلسة مجلس الوزراء أمس

تقارير دورية

وأشار الحجي الى أنه بعد تدارس مختلف الجوانب المتعلقة بأوضاع سوق الكويت للأوراق المالية من كافة الجوانب المتصلة، قرر مجلس الوزراء الطلب من اللجنة المكلفة برئاسة وزير التجارة الاستمرار في عملها وتقديم تقارير دورية لمجلس الوزراء حول سلامة القطاع المصرفي والمالي المحلي واستقرار سوق الكويت للأوراق المالية.

كذلك، بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

الشمالي ينصح المتداولين بشراء الأسهم لا بيعها

اكد وزير المالية مصطفى الشمالي قوة الاقتصاد الكويتي، داعيا الجميع الى الثقة به، معتبراً أن الوقت الحالي هو الأفضل بالنسبة للمتعاملين في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) لشراء الأسهم الجيدة بدلاً من البيع.

واوضح الشمالي عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء أمس انه «لا توجد اي بوادر لنقص السيولة»، مضيفا ان السيولة متوافرة لدى المؤسسات المالية والبنوك. وحول ما طالب به بعض المراقبين والقانونيين من الحكومة عن اغلاق البورصة حتى اشعار آخر الى ان تتحسن الاوضاع الاقتصادية، قال الشمالي ان البورصة كيان اقتصادي كبير «وإغلاقها ليس إغلاق دكان» مشيرا الى ان الحديث عن اغلاق البورصة امر كبير وله آثاره الخطيرة. وشدد على ضرورة استمرار عمل البورصة واستمرار اقتصاديات السوق بحيث تكون هي المسيطرة. وقال الشمالي ان البورصة سوف تستمر في العمل باعتبارها احدى القنوات الاستثمارية وان التداول سوف يستمر لانه «لا يوجد ذلك الشيء الذي يخوّف كون الأمر يتطلب بناء الثقة وعلى المتعاملين ان يثقوا باقتصاد بلدهم»، مؤكداً ان الاقتصاد الكويتي قوي ولا بد من أن يثق الجميع به وبقوته.

واشار الى الدور الذي تلعبه الهيئة العامة للاستثمار من خلال التدخل عبر الصناديق، مطالباً المتعاملين في السوق «بدل من بيع اسهمهم ان يحتفظوا بها لان الان وقت شراء وليس بيع للاسهم الجيدة».

وعمّا اثاره البعض من ان تشدد اجراءات بنك الكويت المركزي بشأن السماح للبنوك المحلية بمنح القروض هو احد اسباب انهيار البورصة، قال الشمالي ان البنك المركزي له اجراءاته وتعليماته التى تتوافق ورؤيته كجهة مهمتها مراقبة الوضع المالي والنقدي للدولة للحفاظ على النظام المالي للدولة.

(كونا)

الوقيان: «الخمسية» عالجت كل القضايا ومن ضمنها التركيبة السكانية للبلاد

اكد امين عام المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور عادل الوقيان ان مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت الحالية «عالج جميع القضايا الرئيسية ومن ضمنها قضية هيكل العمالة والتركيبة السكانية في البلاد».

وصرح الوقيان لـ «كونا» بان «تناول بعض الصحف المحلية وما نشر من تقارير او تعليقات على مسودة مشروع خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت على صفحاتها اثناء مناقشتها من قبل مجلس الوزراء قبل اسبوعين انما بنيت على معلومات جزئية عن الخطة ولا تمثل كل تفاصيلها ومحتوياتها والمشروعات المرتبطة بها».

وتابع «الخطة لم تكتمل حتى هذه اللحظة كونها قيد الاعداد والعرض ولم تقر او تعتمد من قبل مجلس الوزراء قبل احالتها الى مجلس الامة لمناقشتها».

ورحب الوقيان بأي انتقادات بناءة او ملاحظات او مقترحات متكاملة يمكن بها تحسين جودة خطة التنمية الخمسية للدولة من «دون تسفيه او تقليل من الجهد الفني لعدد كبير من المختصين في مجال التخطيط والتنمية او الاستهزاء بقيمة جهودهم كون ذلك يشيع حالة من الاحباط وانخفاض المعنويات لديهم».

محمد الخليفة يتقدم مجدداً بدعوى أمام «الدستورية»

● حسين العبدالله

تقدم النائب السابق محمد الخليفة بدعوى قضائية امام المحكمة الدستورية لتحديد المركز الذي حصل عليه في الانتخابات، بعدما اقفلت المحكمة الدستورية في حكمها الصادر في السابع عشر من سبتمبر الماضي برفضها الطعن في تحديد مركزه والرقم الحاصل عليه، على الرغم من تحديدها الاصوات الحاصل عليها مبارك الوعلان وعسكر العنزي،

وقالت مصادر مطلعة لـ «الجريدة» ان «النائب السابق محمد الخليفة يستند في طعنه إلى ضرورة تفسير المحكمة الدستورية لبعض الاسباب التي انتهت اليها في حكمها في رفض الطعن».

ويعد طعن الخليفة الثالث الذي يقدمه امام المحكمة الدستورية بعد تقديم النائبين السابقين مبارك الوعلان وعبدالله مهدي العجمي طعنيهما.

«بيتك» يشارك في مشروع عقاري بماليزيا قيمته 20 مليار دولار

اعلن مدير ادارة العقار الدولي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) علي الغنام مشاركة بيتك في أضخم مشروع تطوير عقاري في مدينة اسكندر بماليزيا تتجاوز اجمالي قيمة تطويره 20 مليار دولار أميركي خلال فترة زمنية تتراوح من 15 الى 20 سنة.

وقال الغنام في تصريح صحافي «تتمثل مهمتنا بالتعاون مع شركائنا في تطوير المشروع ليصبح مركزا عالميا للأعمال من خلال استقطاب واجتذاب مختلف شرائح وفئات السوق المحلية والاقليمية والدولية، وعليه فان التعاون يمثل التزام بيتك في تقاسم هذه الخبرة الشرق أوسطية وضمان المساهمة المستمرة تجاه مبادرات التطوير والتنمية في ماليزيا».

وأضاف الغنام ان المشروع يغطي مساحة 2300 فدان ويتضمن الاستخدامات المتنوعة لأعمال تطوير المدن من مساكن وبيوت ومدينة ذكية ومدن طبية وصناعية ومراكز تعليمية ومخازن ومرافىء وغيرها من منشآت المجتمع الحديث المتكامل».

مجلس الوزراء: لا وقف للتداول...

الخليج التي تهاوت إلى معدلات متدنية فيما كانت بورصة الكويت الأقل ضررا وتأثرا»، مرجعا اسباب التراجع الحاصل في البورصة الى قضايا فنية بحتة.

وبين ان «الحكومة قادرة على تجاوز هذه الازمة من خلال اللجنة المشكلة وبالتعاون مع البنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار وادارة البورصة».

وقالت مصادر مطلعة لـ «الجريدة» ان رئيس الوزراء اكد استعداد الحكومة لزيادة مساهمتها من خلال هيئة الاستثمار اذا استدعت الاوضاع ذلك.

وفي استماع الحكومة لمدير عام البورصة صالح الفلاح ورئيس هيئة الاستثمار بدر السعد وممثل البنك المركزي محمد الهاشل، ذكرت المصادر ان «الثلاثة اكدوا ان تردي اوضاع البورصة قضية عالمية وان جهاتهم تبذل كل الجهود من اجل تجاوز المرحلة الحالية».

ومن جانب اخر، رفع عدد من المحامين امس، في حادثة تعد الاولى من نوعها في الكويت، دعوى مستعجلة ضد كل من رئيس مجلس الوزراء والمدير العام لسوق الكويت للاوراق المالية ووزير التجارة والصناعة بصفتهم، لالزامهم بوقف التداول في البورصة، نظرا الى تدهور اوضاع المساهمين جراء انهيار اسعار الاسهم، وتكبدهم خسائر فادحة أدت الى افلاس الكثيرين منهم، بالاضافة الى ملاحقتهم من البنوك الدائنة.

واتهمت صحيفة دعواهم الحكومة بالتقصير والتقاعس عن حل تلك الازمة الاقتصادية في الوقت الذي بادرت دول العالم الى اتخاذ السبل واعداد الخطط الكفيلة بدعم الاقتصاد واسواق المال، كما استندت بدعواها الى ان الحكومة الكويتية تدخلت في السابق لحل ازمات مماثلة لحماية الاقتصاد الوطني ابان ازمة المناخ والمديونيات الصعبة وسنت لحلها قوانين وتشريعات خاصة، بناءً على ما نصت عليه المادة الثامنة من الدستور التي تقضي بالتزام الدولة بصون دعامات المجتمع وتكفلها بالامن والطمأنينة.

وفي استطلاع للرأي أجرته «الجريدة» مع عدد من المتخصصين، ذكر احمد معرفي، مدير ادارة الاصول في شركة مدار الاستثمارية ان «ايقاف التداول في البورصة لا يسهم في حل الأزمة، لذا لا بد من النظر في الحلول السريعة التي تعيد الثقة للمتداولين والمستثمرين من خلال شفافية الشركات وادراة البورصة والجهات الحكومية المعنية كهيئة الاستثمار والبنك المركزي ووضع الحلول الجدية وتبيان ما أسفرت عنه الاجتماعات المنعقدة للحد من الاشاعات وانعدام الثقة في السوق».

ومن جانبه، اشار رئيس مجلس ادارة شركة سنام العقارية مانع الصانع الى ان «ايقاف التداول بالبورصة لن يعالج الازمة»، مستشهدا باجازة عيد الفطر التي قال انها «اكبر دليل على ذلك، لذا، لا بد من اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة لمواجهة الازمة وايجاد حلول سريعة من شركات الاستثمار والجهات الحكومية».

ولفت الى ان «حجم الأزمة قد يتفاقم في المستقبل القريب، اذ ان انعدام الثقة والخوف يسيطران على اتجاه السوق».

اما رئيس مجلس ادارة شركة مجموعة الاوراق المالية علي الموسى، فقال ان «الحديث عن السوق صعب في ظل الظروف الراهنة اذ اننا ننفخ بجربة مقضوضة، واتجاه السوق غير معروف».

واضاف الموسى انه «من غير المعلوم ما اذا كانت الهيئة العامة للاستثمار قد ضخت اموالا في صناديق شركات الاستثمار كما اعلن سابقا ام لا، إذ إنه لم يتم التصريح رسميا من مسؤولي الهيئة عن تلك السيولة وحجمها».

وعلى صعيد متصل، قال مصرفيون إن «بنك الكويت المركزي ضخ امس مزيدا من الأموال بالنظام المصرفي المحلي لدعم الثقة وزيادة السيولة مع اتساع نطاق أزمة الائتمان الأميركية وتراجع أسواق الأسهم العالمية».

وأوضحت بيانات «المركزي» أن أسعار الفائدة بين بنوك الكويت انخفضت لليوم الثاني بعد أن قال مصرفيون إن «البنك أتاح مزيدا من الاموال للبنوك بعد تحرك مماثل امس الاول وفي الاسبوع الماضي».

وبينما قال مصرفي في بنك محلي لرويترز «يعرضون أموالا من جديد للبنوك التي تحتاج الى الاموال»، مضيفا ان البنك عرض أموالا لأجل ليلة وأسبوع، ذكر آخر ان «البنك عرض أيضا أموالا لأجل شهر».

واجمع المصرفيون على أن حجم الاموال مماثل لما عرضه البنك المركزي في الايام السابقة. ولم يذكروا مزيدا من التفاصيل.

وكانت البورصة الكويتية كبقية البورصات الخليجية والعالمية شهدت تراجعا كبيرا امس استمرارا لنزيف امس الاول، اذ تراجعت معظم الاسهم الى الحدود الدنيا من دون تداولات تذكر، ليقفل السوق خاسرا 427.3 نقطة عند مستوى 11951.7 نقطة، بينما تراجع الوزني 24.5 نقطة.

عالميا،تدهورت امس البورصات في مختلف مراكز المال في القارات الخمس. ومنيت البورصة الاميركية بانخفاض كبير منذ بداية تعاملاتها على نحو هبط بمؤشر داو جونز الرئيسي للاسهم الصناعية دون مستوى 10 الاف نقطة للمرة الاولى منذ عام 2004، وتأثرت البورصة باستمرار قلق المتعاملين وخوفهم على الرغم من اقرار الكونغرس بمجلسيه استراتيجية خطة الانقاذ الاقتصادي التي بلغت قيمتها 700 مليار دولار، اذ أدرك المستثمرون أن هذه الخطة لن تسهم سريعا في تخليص الاسواق الائتمانية مما أصابها من جمود.

كما واصلت اسواق الاسهم الاوروبية امس تراجعها الحاد في ظل المخاوف من انهيار عدد من المؤسسات المالية، او على الاقل تعرضها لخسائر كبيرة.

27

الموافقة على تسلّم «العبدلي» وتأمين...

الصحية هناك والتمتع بهذه الخدمة أسوة بطلبة الكويت الدارسين في الدول الاجنبية. وفي قضية أخرى، وافقت الحكومة كذلك على تسلّم منفذ العبدلي من القوات الأميركية واليونيكوم، إذ كلف مجلس الوزراء وزير الأشغال والبلدية فاضل صفر بالعمل على إنجاز وتطوير المنفذ وإعادة بنائه في فترة لا تتجاوز ستة أشهر، كما وافقت الحكومة بشكل مبدئي على مشروع مترو الأنفاق.

على صعيد منفصل، أعلنت الحكومة أن انتخابات المجلس البلدي التكميلية للدائرة الثامنة بعد خلو مقعد عسكر العنزي ستكون بعد شهر، ومن المنتظر صدور مرسوم أميري بهذا الأمر اليوم.

محافظ «المركزي» ينفي طلب...

وصرح الشيخ سالم الصباح لـ «كونا» بأن «وضع البنوك الكويتية كافة متين وقوي ولا تعاني من اي مشاكل»، لافتا الى ان «متوسط كفاية رأس المال حسب معيار «بازل 2» للبنوك المحلية يفوق 14 في المئة، بينما المقياس حددها بـ 8 في المئة، ولكن بنك الكويت المركزي حدد نسبة تبلغ 12 في المئة كحد ادنى».

وطالب المحافظ اوساط المتعاملين في سوق الكويت للاوراق المالية بعدم الالتفات الى مثل هذه الشائعات التي لا تنم عن الحقيقة كليا.

المليفي: خطة التنمية بوابة استجواب...

أكد جديته في استجواب المحمد ووزير الداخلية وأي وزير آخر.

وعلى خط الهجوم ذاته، انتقد المليفي تصريحات وزيرة التخطيط والتنمية الإدارية موضي الحمود والمسؤولين الحكوميين عن خطة التنمية «التي تركز على حجم المبالغ التي يُراد لها أن تُصرف، وعدد المشروعات التي يُراد لها أن تُنفذ، وكأننا نضع خطة لشركة استثمارية او إنشائية»، واصفاً الخطة بـ «مظلة الفشل الذي تعيشه الدولة».

واتساقاً مع موجة الهجوم وعبر مدخل سوق الكويت للأوراق المالية، وجد النائب ناصر الدويلة ضالته في تهديد وزير التجارة أحمد باقر بالمساءلة السياسية وتحميله مسؤولية تردي أوضاع البورصة، إذ شدد الدويلة على أن أزمة البورصة مفتعلة وليس لها أساس علمي أو اقتصادي، مطالباً بإيقاف عمليات الشراء على المكشوف من قبل بعض المتداولين الذين يقومون بشراء كميات من الأسهم دون توافر قيمة هذه الأسهم في حساباتهم.

أمّا النائب محمد العبدالجادر، فحذر من مغبة استمرار أزمة البورصة «التي تنذر بتكرار كارثة سوق المناخ مرة أخرى»، مشيراً إلى أن ما يحدث «ليس مجرد نزول أسهم فقط بل انهيار اقتصادي قد يصل إلى البنوك»، مشدداً على أن الوقاية خير من العلاج.

ورأى النائب عدنان عبدالصمد أن «إقفال البورصة» لحين معالجة التدهور المستمر هو اقتراح مناسب. داعياً إلى تدخل حكومي مباشر وليس عن طريق الصناديق التي استغل بعضها الأزمة للحصول على مكاسب.

الى ذلك، وفي ما يبدو إحياءً لملفات تأزيم قديمة، تنظر اللجنة التشريعية البرلمانية في اجتماع تعقده الأسبوع المقبل في مدى مخالفة الوزيرتين نورية الصبيح والحمود للضوابط الشرعية بعدم ارتدائهما الحجاب في المجلس أثناء أداء القسم الدستوري. وقال مصدر برلماني لـ «الجريدة» إن اللجنة ملزمة بتقديم تقريرها الى المجلس بشأن هذه القضية بناء على قرار من الأغلبية النيابية، مشيراً الى أن قرار اللجنة ستحدده الأغلبية لوجود آراء مختلفة حول الموضوع. وذكر المصدر أن اللجنة قد تحتاج الى طلب تفسير بعض مواد القانون قبل إبداء رأيها، موضحاً أنها لن تخرج عن النصوص القانونية. وأشار الى أن اللجنة عليها أن تبين الرأي الدستوري والقانوني بشأن ما إذا كان عدم ارتداء الحجاب يخالف قانون الانتخاب الذي يلزم النساء بالضوابط الشرعية في عملية الانتخاب والترشيح.

الحمود: «الخمسية» لا تخالف القانون

حكومة وبرلماناً للوصول الى الهدف المنشود». وقالت الحمود، عقب اجتماع مجلس الوزراء أمس، إن الخطة «أُعدت وفقاً للمنهج الوارد في القانون، إذ تضمنت الرؤية الاستراتيجية الطويلة المدى والأهداف، ثم الأهداف المرحلية ومشاريع العمل، مقسّمة وفقاً للآجال الزمنية والتكاليف التقديرية في كل سنة من سنوات الخطة».

وأضافت أن الخطة الخمسية «تضمنت آلية لمتابعتها وفق الفترات الزمنية التي نص عليها القانون، أمّا الإطار العام لمشروع الخطة فتم إقراره من قبل المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية السابق».

الدويلة يحيل الى النيابة...

عدة مخالفات بحق هؤلاء الموظفين وطلبت احالة المتورطين الى النيابة العامة، بعد ان أصدرت قرارات عاقبتهم بموجبها بخصم ربع راتب على مدى سنة ونقل أحد رؤساء الاقسام خارج قطاع العمل لثبوت قيامه بزيادة تقدير العمالة».

واضافت «ان اللجنة عاقبت رئيس قسم آخر بخصم اسبوع من الراتب لعدم المحافظة على الرقم السري للكمبيوتر الخاص به والذي سجلت عليه المعاملات، كما تم نقل موظف الاستقبال إلى خارج قطاع العمل مع خصم اسبوعين من الراتب وايضا معاقبة موظفة التسجيل بخصم اسبوع».

وأوضحت أن «احد المسؤولين زور شهادة نسبة العمالة الوطنية من صاحب العمل لاحدى المجلات للتهرب من سداد الرسم»، مبينة أن «لجنة التحقيق بالوزارة رفعت توصية بإعادة التقدير لعدد العمالة الذي تم تجاوزه الى العدد الصحيح المستحق للمجلة».

ولفتت المصادر إلى ان «التيار الاصلاحي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سيمضي قدما في حملة التطهير الى أبعد مدى».

فرنسيان وألماني يفوزون بـ «نوبل الطب»...

لأبحاث الإيدز، والعالمة الفرنسية فرانسواز باري سينوسي من معهد باستور على نصف قيمة الجائزة البالغة عشرة ملايين كرون سويدي (1.4 مليون دولار) لاكتشافهما فيروس «اتش اي في» المسبب للإيدز.

أما العالم الألماني هارالد تسور هاوزن من جامعة دوسلدورف، والمدير السابق لمركز أبحاث السرطان الألماني فحصل على النصف الثاني من الجائزة لعمله الذي نقض الاعتقاد السائد بشأن سبب الإصابة بسرطان عنق الرحم.

وتعرف العالمان الفرنسيان على الفيروس في الخلايا اللمفاوية، من مرضى في المراحل الأولى من الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وفي دم من مرضى في المراحل المتأخرة من المرض.

وقال معهد كارولينسكا السويدي الذي يقدم جائزة نوبل في بيان أمس : «اكتشاف العالمين الفرنسيين كان ضروريا من أجل الفهم الحالي لطبيعة المرض والتوصل لعلاج مضاد للفيروسات الارتجاعية»، مشيرة الى أن «أبحاث العالم الإلماني تحركت في اتجاه معاكس للاعتقاد السائد والذي أوضح أن الفيروس الحليمي المكون للأورام (إتش.بي.في) هو المسبب لسرطان عنق الرحم ثاني أكثر السرطانات شيوعا بين النساء».

وقال المعهد : «إن اكتشاف العالم تسور هاوزن أدى إلى معرفة خواص المرض، وفهم آلية تولد السرطان وتطوير أمصال واقية من فيروس (إتش.بي.في)».

(ستوكهولم-، ا ف ب، رويترز)

مبارك «يعفو» عن إبراهيم عيسى

طلب عدم نشر اسمه، ان قرار مبارك يأتي «تأكيداً لرعايته حرية الرأي والتعبير والصحافة وحرصه على أن ينأى بنفسه -كرئيس للجمهورية - عن أن تكون له أية خصومة مع أي مصري».

وكانت هيئة الدفاع عن عيسى المعروف بانتقاداته اللاذعة لأسرة الرئيس مبارك، تقدمت بطلب الى النائب العام لوقف تنفيذ الحكم لحين النظر في الطعن الذي تقدمت به.

باريس تبلغ قوى «14 آذار»: المخاوف...

التدخل السوري غير المباشر من خلال الأجهزة الأمنية موضوع تحت مجهر المراقبة الفرنسية – الأميركية - الدولية، وأن رسائل واضحة الى الجانب السوري أبلغت بهذا المعنى لناحية وجوب الإلتزام المطلق بالقرارات الدولية الخاصة بالوضع اللبناني وخصوصا القرار 1559 والقرار 1701.

وكان الجانب الفرنسي، بحسب أحد ممثلي قوى 14 آذار في الوفد الذي زار باريس، جازما أيضا في التأكيد على أن خط الاتصال المفتوح مع سورية ليس من أجل صفقة على حساب لبنان، وإنما من أجل مجموعة من الأهداف، أبرزها ضرورة تنفيذ سورية الالتزامات الخاصة بلبنان التي سبق أن قطعتها للرئيس نيكولا ساركوزي، بالإضافة الى ضرورة فك ارتباط دمشق بطهران في ظل استمرار ايران في المضي قدما في مخالفة الإرادة الدولية في وضع حد للنشاطات النووية المشبوهة، وضرورة إثبات أن المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل هي جدية ومقدمة لمفاوضات مباشرة وليست لكسب الوقت أو غطاء لاستمرار دعم سورية للتنظيمات والفصائل الفلسطينية واللبنانية الرافضة للسلام، وضرورة مقاربة دمشق بجدية لملف حقوق الإنسان في ضوء المعايير الدولية والديمقراطية المتعارف عليها في العالم الحر.

وينقل وفد قوى «14 آذار» عن المسؤولين الفرنسيين الذين التقاهم أن المطلوب من الجانب السوري تقديم ما يعرف بأن عليه تقديمه في هذه الملفات دفعة واحدة وبشكل متواز، وأن أي امكان للمبادلة أو لتسوية ملف على حساب ملف ليست واردة خصوصا بالنسبة الى سيادة لبنان الكاملة والى ملف المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بمحاكمة المتهمين باغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، وبجرائم التفجير والاغتيال ومحاولات الاغتيال التي وضعت اللجنة يدها على التحقيق فيها.

ويشير الوفد الى أن المسؤولين الفرنسيين كانوا واضحين في التعبير عن مخاوفهم من أن تكون منطقة الشرق الأوسط والخليج مقبلة على الحرب، خصوصا في ظل الرفض الإيراني المستمر للرضوخ للمطالب الدولية بوقف البرنامج النووي الذي يمكن ان يستغل لأهداف عسكرية. وهم قالوا صراحة بأن المسألة مسألة وقت ليس إلا ما لم تتراجع إيران.

وعن مدى انعكاس مثل هذه الحرب على الوضع اللبناني، ينقل وفد قوى «14 آذار» عن المسؤولين الفرنسيين تأكيده بأن بقاء لبنان بمنأى عن هذه الحرب رهن بقرار اللبنانيين، وخصوصا بأداء «حزب الله». ذلك أن تدخل هذا الحزب في مثل هذه الحرب سيؤدي الى رد اسرائيلي لا يخفي المسؤولون الفرنسيون قلقهم العميق من نتائجه في ضوء مواقف المسؤولين الإسرائيليين، المعلن منها والمعروف في الأوساط الدبلوماسية.

اليمن: ضبط خلية «إسلامية» مرتبطة...

وقت لاحق.

وشدّد صالح على أن ظاهرة الإرهاب «آفة من الآفات»، داعيا «كل القوى السياسية الى التعاون لمواجهة الاعمال الارهابية». وأضاف: «للأسف بعض القوى السياسية يتكلم على استحياء في إدانة أعمال الإرهاب (...) في حين ان الساكت عن الحق شيطان أخرس، فأعمال الإرهاب يجب أن يدينها الجميع في السلطة والمعارضة لأنها تلحق الضرر بالجميع».

وكان تنظيم «القاعدة» توعد بالانتقام من الرئيس اليمني إثر تلقي التنظيم ضربات موجعة بعد مقتل قائده في اليمن حمزه القعيطي.

(صنعاء - أ ف ب، يو بي أي)